عند أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات

البورصة تخترق حاجز الـ 8 آلاف... للمرة الأولى

- صعود قياسي للمؤشر السعري بـ 119 نقطة
- السيولة إلى أعلى سقف بـ 110 ملايين
- رغبة شرائية واسعة دفعت السوق لمستويات قياسية
- عمليات شراء على غالبية الشركات
- دخول قوي على عدد من المجاميع الاستثمارية
- السوق سيواصل الصعود في جلسة اليوم

ارتفاع قياسي مع بداية الأسبوع

كتب المحرر الاقتصادي

اخترق امس سوق الكويت حاجز 8 آلاف نقطة بقوة بدفع من صعود المؤشر السعري الذي وصل إلى 119 نقطة ومن السيولة التي تجاوزت مستوى 110 ملايين دينار، فهذه الاختراقات هي الأولى من نوعها منذ اربع سنوات وسط اجواء من التفاؤل غير العادي.

ولوحظ ان قيمة التداول في بداية الاسبوع بتصاعد بسبب الدخول على معظم الشركات، اضافة الى تحقيق عدد من الشركات ارباح ممتازة.

واكد المراقبون ان جلسة امس ممتازة بكل المقاييس وان عمليات الشراء الواسعة دفعت المؤشر السعري الى رقم قياسي جديد، اضافة الى ارتفاع السيولة الى مستوى غير عادي، مؤكدين ان السوق سيواصل صعوده في جلسة اليوم.

وبدأ سوق الكويت امس جولة جديدة من الصعود مستهدفا حاجز 8 آلاف نقطة بعد التداولات النشطة والارتفاع القياسي في أول جلسة من الاسبوع الماضي، عندما ارتد بعد جلسة يوم الاربعاء التي شهدت عمليات تراجع وهي عمليات قريبة من التصحيح، اذ عدل السوق في وقت الاقفال اتجاهه، وعاد في جلسة الخميس الى الارتفاع.

وكانت العاصفة السياسية التي ضربت سوق الكويت في جلسة الأربعاء الحقت خسائر بالعديد من الاسهم، اذان بعض المحافظ استغلت «الهبوط» وبدأت تروج لانخفاضات كبيرة تصل الى حد الانزلاق، فقامت بتجميع الاسهم باسعار متدنية، ثمن عادت الى بيعها في اليوم التالي لتحقق ارباحا سريعة، فالسوق استأنف رحلة الصعود في آخر جلسة يوم الخميس الماضي.

وجاء «الارتداد الكبير» في جلسة يوم الخميس الماضي ليحلق في أجواء مستويات قياسية جديدة مرتفعا 89.1 نقطة، حيث المؤشر السعري سجل أعلى مستوى وكذلك قيمة التداولات بعد انتهاء «الأزمة السياسية» والتي أصبحت تحت «السيطرة» نتيجة التفاهم بين السلطتين.

واكد المراقبون ان جلسة الخميس، أعادت الثقة بالسوق، حيث شهد عمليات شراء واسعة استهدفت بعض المجاميع الاستثمارية والشركات الرخيصة التي أدت إلى رفع قيمة التداول. وقال المراقبون ان المؤشر العام لسوق الكويت استقر في بداية تعاملات الأسبوع الماضي عند أعلى مستوى في أربع سنوات مدعوما بحالة التفاؤل السياسية وبعض نتائج المالية عن الربع الأول.

وذكر المراقبون ان اقبال المستثمرين على الشراء اسهم في الحفاظ على زيادة معدلات السيولة خصوصا في ظل وجود عمليات الشراء المدفوعة من جانب المؤسسات والافراد.

ورأى المراقبون أن السوق لم يرتبك للحالة السياسية مثلما كان يحدث في السابق وان التراجعات التي شهدها المؤشر العام خلال بعض تعاملات الاسبوع الماضي جاءت من باب التصحيح الناعم وجني الارباح المتوقع فنيا بعدما أعطت الارباح القوية دفعة للاتجاه الصعودي.

وأضاف المراقبون ان قيم التداول خلال تعاملات الاسبوع الماضي ظلت قوية في ظل آمال بزيادة زخم التعافي الاقتصادي حيث تركزت التعاملات على أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بينما صعدت أسهم البنوك ذات الثقل بفضل تحرك المستثمرين عليها لبناء المراكز الجديدة.

مؤشرات السوق

وأغلق سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» تداولات امس على ارتفاع في مؤشراته الثلاثة بواقع 2.29 نقطة للوزني و 119.1 نقطة للسعري و 1.13 نقطة لـ «كويت 15». وبلغت قيمة التداول في السوق نحو 110 ملايين دينار كويتي بكمية 1.207 مليار سهم تمت عبر 18504 صفقات مع نهاية تداولات امس.

وسجلت أسهم شركات «تمويل خليج» و«أبيار» و«الائمار» و«المستثمرون» و«صفاة طاقة» أكثر نسبة تداول في السوق في حين سجلت أسهم شركات «ميادين» و«م الاعمال» و«أيفا فنادق» و«عيادة ك» و«مشرف» أعلى نسبة ارتفاع. وعن أداء القطاعات كان قطاع «تامين» الاكثر ارتفاعا في المؤشرين السعري والوزني بواقع 34.4 و 19 نقطة على التوالي بينما كان قطاع «تكنولوجيا» أكثر القطاعات انخفاضا في المؤشرين السعري والوزني بواقع 27.3 و 8.4 نقاط على التوالي.

«الديرة» حققت 3.2 ملايين في نهاية الربع الأول

أعلنت شركة الديرة القابضة «الديرة» عن نتائجها بنهاية الربع الأول من 2013 حيث بلغت ارباح الشركة في تلك الفترة من العام الحالي حيث بلغت 3.29 ملايين دينار مقارنة بـ 2 مليون دينار خسائر الشركة بنهاية الربع الأول 2012.

حيث بلغت ربحية سهم الشركة بنهاية الربع الأول من 2013 بنحو 4.42 فلوس مقارنة بـ 2.69 فلس خسارة الشركة بنهاية الربع الأول من 2012.

أرباح «أولى تكافل» 56 ألفاً

أعلنت امس شركة الأولى للتامين التكافلي «أولى تكافل» عن بياناتها المالية المرحلية للربع الأول من العام الجاري محققة أرباحا بلغت 56.7 ألف دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 75.1 الف دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح بحوالي 24.5 في المئة.

وبلغت ربحية سهم الشركة الواحد في نهاية الربع الأول من العام الجاري 0.57 فلس مقابل ربحية بلغت 0.75 فلس للسهم الواحد في الربع المماثل من العام الماضي.

«لوجستيك»: الأرباح ترتفع في الربع الأول إلى 3.2 ملايين دينار

أعلنت امس شركة كي جي إل لوجستيك «لوجستيك» عن بياناتها المالية المرحلية للربع الأول من العام الجاري محققة أرباحا بلغت 3.2 ملايين دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 2.87 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح بنحو 11.5 في المئة.

وبلغت ربحية سهم الشركة الواحد في نهاية الربع الأول من العام الجاري 9.68 فلوس مقابل ربحية بلغت 8.67 فلوس للسهم الواحد في الربع المماثل من العام الماضي.

شعار كي جي إل

نتائج استثنائية ظهرت في الربع الأول

مقامس: إنجازات بنك الكويت الدولي وضعتنا أمام تحد جديد لتحقيق النجاحات

موظفو بنك الكويت الدولي

اعتبر الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الدولي لؤي مقامس ان النتائج المالية الطيبة التي حققها «الدولي» للربع الاول من العام الحالي 2013 على اكثر من صعيد، وفي مقدمها تحقيقه لارباح صافية بلغت نحو 4.25 ملايين دينار كويتي وبزيادة قدرها 6 في المئة عن ذات الفترة من العام الماضي، وضعتهم امام تحد جديد مع النفس بضرورة مواصلة مسيرة الانجازات والنجاحات التي تحققت وضعت الدولي على خارطة المنافسة الفعلية محليا واقليميا حيث يجب ان يكون، وعلق على ذلك بقوله : «هذه هي البداية، ومن هنا سننطلق»

ورأى الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي ان هذه النتائج كانت موضع اعتزازهم وفخرهم، واستقطبت من قبلهم اهتمام المراقبين والمحللين الماليين، وكانت محط ثنائهم وتقديرهم، ما كان لها ان تتحقق دون تضافر جهود جميع العاملين في البنك على جميع مستوياتهم من اعلى الهرم الوظيفي وحتى قاعدته، فضلا عن وجود استراتيجية هادفة ومدروسة ومعدة بعناية فائقة، وخطة تشغيلية طموحة، وادارة تنفيذية واعدة وقادرة على تنفيذ تلك الخطة بنجاح واقتدار رغم التحديات المحيطة، ورغم الظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي ارخت بظلالها، والقت بتداعياتها السلبية – وما زالت – على اقتصادات دول العالم دون استثناء جراء تداعيات الازمة المالية التي لم تسلم ايا من اسواق المنطقة بل والعالم منها بعد. وقال ان نتائجهم الاستثنائية للربع الاول من هذا العام جاءت لتؤكد صحة النهج التشغيلي والاداري والاستثماري الذي يتبعه البنك، اضاء على ملامح الاستراتيجية التي يعتزمون تنفيذها للفترات المقبلة لمواصلة مسيرة النجاح وتعظيم العوائد والارباح، مؤكدا انها ستأخذ بعين الاعتبار تنويع خدمات «الدولي» وتنويع نشاط محفظته التمويلية ومصادر دخله، بما في ذلك مواصلة سياسة الاقراضية المتحفظة، وطرح خدمات ومنتجات مالية ومصرفية جديدة ومبتكرة تلبي وتواكب احتياجات ومتطلبات عملائه المتنامية بما يتناسب والمستجدات من جهة، وتطوير وتحسين خدماته ومنتجاته الحالية على ضوء مستوى اقبال العملاء عليها من جهة اخرى، وذلك بعد الوقوف على رأيهم بها والاستئناس باقتراحاتهم بشأنها، والمضي قدما في خططه التوسعية المحلية عبر افتتاح المزيد من الفروع وفق توزيع جغرافي دقيق ومدروس يتيح للبنك التواصل مع عملائه والوصول بخدماته اليهم في اماكن تواجدهم اينما كانوا، مؤكدا حرص «الدولي» على مواصله دوره ومسؤولياته المجتمعية تجاه دعم العديد من المناسبات والانشطة المجتمعية والتنموية والمشاركة فيها قدر الامكان باعتباره مؤسسة وطنية بإمتياز. الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي الذي لم يقلل من حجم التحديات المحيطة بقطاع البنوك والمصارف تحديدا، قال انها تتمثل بتحديين اساسيين وجوهريين، اولهما قوة المنافسة في سوق محلي صغير ومحدود نسبياً، ويعج بالمؤسسات والشركات المالية والمصرفية، المحلية والاقليمية الدولية على حد سواء، وثانيهما محدودية منتجات هذا القطاع وتشابهها احيانا وتكرارها احيانا اخرى، ما يستلزم من ادارات المصارف والبنوك البحث طويلا عن بدائل تجذب العملاء وتستقطب اهتمامهم في رحلة سباق مع الزمن ومع الذات في آن واحد اذا ما ارادت المحافظة على حصتها السوقية والبقاء في موقع الريادة.

ورأى مقامس ان الحل – والحال كذلك – يكمن في التميز في طريقة التعامل معهم بعد ان اضحت « جودة الخدمة » المعيار الفيصل امام جمهور العملاء للمفاضلة بين جميع البنوك حال تشابهت وتكررت خدماتها ومنتجاتها، مؤكدا ان «الدولي» وادراكا منه لاهمية هذا الجانب ، فقد عمد، ومنذ وقت مبكر الى تكثيف وتنويع برامجه التدريبية المختلفة لجميع موظفيه، ولاسيما للعاملين في الصفوف الاولى في مواجهة الجمهور بهدف الارتقاء بمستوى واسلوب تواصلهم ومخاطبتهم واحتكاكهم مع العملاء ومن ثم خدمتهم، معتبرا ان الارتقاء باداء الكوادر الوطنية الشابة هو الاستثمار الحقيقي والامثل الذي يجب ان تعول عليه الكيانات الاقتصادية لبقائها في المواقع المتقدمة واستمرار تميزها.

اقترب من أدنى مستوى

«سبائك الكويت»: الذهب يواصل هبوطه ليغلق عند 1366 دولاراً للأونصة

الكويت – «كونا»: قال تقرير اقتصادي متخصص امس ان سعر الذهب في البورصات العالمية واصل هبوطه خلال الاسبوع الماضي ليصل الى مستوى 1366 دولارا امريكيا للاونصة ليقترب من ادنى مستوى وصل اليه منذ سنوات.

واضاف التقرير الصادر عن شركة «سبائك الكويت» لتجارة المعادن الثمينة ان سعر الاونصة شهد انحدارا كبيرا بسبب قوة سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الاوروبية حيث حقق 1.28 دولار مقابل 1 يورو.

واوضح ان السيولة هربت من اسواق المعادن الثمينة الى بورصات الاسهم التي شهدت ارتفاعات كبيرة لاسيما في مؤشر داو جونز الصناعي الامريكي «ولم تجد اسعار الذهب اي صعوبة في كسر مستويات الدعم نتيجة ضعف الطلب من قبل صناديق الاستثمار».

واشار الى تحول المستثمرين الكبار الى الاسهم والاستغناء عن المعادن الثمينة مما زاد في عمليات البيع القصيرة لاسيما بعد كسر حاجز 1388 دولارا للاونصة الذهبية الواحدة «ولم تشفع مشتريات التجار واسواق المشغولات الذهبية في عودة الاسعار الى مستوياتها المعهودة».

وقال ان مشتريات شرق اسيا من الذهب الفعلي ظهرت ضعيفة واقل بكثير من الفترات السابقة نتيجة حالة التشبع لدى المستثمرين واستمرار هبوط الاسعار للشهر الثاني على التوالي لافتا الى ان مجموعة كبيرة من المستثمرين حول العالم ينتظرون المزيد من الهبوط لاقتناص الفرصة المناسبة للشراء اذ من المتوقع ان تنحدر الاسعار باتجاه 1300 دولار للاونصة في الفترة المقبلة.

واضاف التقرير ان سيناريو الايام المقبلة تحدده خطة «التيسير الكمي» الفيدرالية الامريكية «وسوف يكون اثرها سلبيا على الذهب في حالة وقف تلك الخطة اما اذا قرر البنك الفيدرالي المضي قدما بها فسيكون اثرها ايجابيا على المعدن».

واوضح انه اذا ما قررت الحكومة الامريكية ضخ المزيد من الاموال في اسواقها المالية فان ذلك يعني صعودا للذهب وعودة لصناديق الاستثمار للشراء في اسواق المعادن الثمينة ورفع حيازتها منه ومن الفضة ايضا.

وعن المعدن الاخير قال انه تاثر بنفس مؤثرات الذهب حيث هبطت اسعاره الى ادنى مستوى لها خلال شهر مايو الجاري عند 22.1 دولاراً للاونصة لتقترب عند اضعف سعر وصلت اليه منذ سنوات وذلك بسبب الضعف الحاد للطلب.

وتوقع ان يعود منحنى اسعار الفضة الى الارتفاع في الفترة المقبلة نحو سعر 24 دولارا للاونصة «حيث يعد المعدن الابيض من الفرص الاستثمارية المضمونة».

واوضح ان معدن البلاتنيوم استمر في حالة عدم الثبات مع الاتجاه للهبوط حيث انهى التداولات عند 1463 دولارا للاونصة بانخفاض قدره 19 دولارا عن بداية الاسبوع الماضي بعكس البلاديوم الذي حقق صعودا بمقدار 36 دولارا عندما انهى الاسبوع عند 740 دولارا للاونصة.

وعن السوق المحلي اشار التقرير الى انه رغم انخفاض الاسعار عالميا فان السوق شهد انتعاشا في شراء الذهب الخام والسبائك الصغيرة لدرجة نفادها من الاسواق «واصبحت حالة الحجز مسيطرة على اغلب المتاجر».

واكد التقرير ان قيمة التعريفة المرتفعة للذهب من قبل البنوك والشركات المستوردة لم تؤثر على عمليات الشراء المحلية رغم ارتفاع الرسوم الى 5 دولارات للاونصة في بعض الايام.